

عبدالمجيد: السماح بسفرالمتهمين بقضية التمويل خطأ يرتقى إلى الخيانة إذا صحت الاتهامات



الجمعة 2 مارس 2012 12:03 م

صرح الدكتور وحيد عبد المجيد عضو مجلس الشعب بأن قضية التمويل الأجنبي بدأت سياسية، وانتهت سياسية، وفيما بين بدايتها ونهايتها كان بها فصل قضائي لم يعرف أحد حتى الآن تفاصيله، ولذلك نحن أمام احتمالين □

يرى الدكتور وحيد عبد المجيد أن الاحتمال الأول: صحة ما صدر عن بعض الوزراء وأجهزة الدولة بشأن هذه القضية وتصريحاتهم بأن هناك مؤامرة تدار ضد مصر من قبل تلك المنظمات وتورطها في أنشطة بالغة الخطورة، وفي هذه الحالة يصبح قرار السماح للمتهمين بالسفر خطأ يرتقى إلى مستوى الخيانة، ويرى أن في هذه الحالة ينبغي على مجلس القضاء الأعلى أن يكشف حقيقة ما حدث بشأن التصرف القانوني في هذه القضية □

أما الاحتمال الثاني: إن ما صدر من الوزراء، وأجهزة الحكومة مجرد تلفيق ومزاعم واتهامات مرسله من النوع الذي اعتدنا عليه في العقود الماضية، بالتالي يصبح قرار السماح للمتهمين الأجانب بالسفر صحيحا، وفي تلك الحالة ينبغي محاسبة الحكومة بصفه خاصة الوزراء والأجهزة والذين أشاعوا وجود مؤامرة تحاك ضد مصر، مما أثار الفزع في نفوس الجميع على مستقبل البلاد وهنا تجب المساءلة لأنهم ضلوا الرأي العام □

وأوضح عبدالمجيد في تصريح صحفي له اليوم أنه سيتقدم باستجواب لرئيس الوزراء بمجلس الشعب في هذا الشأن، بالإضافة إلى أن هناك أعضاء بمجلس الشعب، تقدموا بطلبات إحاطة، واستجواب في تلك القضية